

Distr.: General
31 January 2023
Arabic
Original: English



الأمم المتحدة
المؤتمر المعني بالمياه
لعام 2023



مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة
الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء
من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028

نيويورك، 22-24 آذار/مارس 2023
البند 9 من جدول الأعمال المؤقت*
جلسات تحاورية

الجلسة التحاورية 5: العقد الدولي للعمل من أجل الماء: التعجيل بتنفيذ أهداف
العقد، بما في ذلك من خلال خطة الأمين العام للأمم المتحدة: عقد العمل من
أجل المياه للفترة 2018-2028

ورقة مفاهيمية أعدتها الأمانة العامة

موجز

أعدت هذه الورقة عملاً بالفقرة 9 (د) من قرار الجمعية العامة 212/75، التي طلبت فيها الجمعية
إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي
للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، المقرر عقده في عام 2023، أن يُعد ورقات
مفاهيمية عن كل موضوع من موضوعات الجلسات التحاورية. وتتناول هذه الورقة الجلسة التحاورية 5
المعنونة "العقد الدولي للعمل من أجل الماء: التعجيل بتنفيذ أهداف العقد، بما في ذلك من خلال خطة
الأمين العام للأمم المتحدة: عقد العمل من أجل المياه للفترة 2018-2028"، وتركز بكاملها على التقدم
المحرز في تنفيذ العقد الدولي للعمل من أجل الماء ومستقبل العقد.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/CONF.240/2023/1

220223 100223 23-01612 (A)



أولا - مقدمة⁽¹⁾

1 - في إطار الترتيبات التنظيمية التي نص عليها قرار الجمعية العامة 212/75، ينبغي للأمين العام للمؤتمر أن يعد ورقات مفاهيمية عن موضوعات الجلسات التحويرية الخمسة التي ستعقد في إطار مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028. وتتسم الحوارات الأربعة الأولى وأوراقها المفاهيمية بطابع مواضيعي شديد الوضوح، وتركز على مجموعات من أهداف التنمية المستدامة المحددة. وهذه الورقة المفاهيمية تُثري الحوار الخامس الذي سيركز بكامله على تقدم ومستقبل العقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028. وهذه الورقة المفاهيمية أساسية للمناقشات التي ستجري أثناء الحوار بالنظر إلى أن الدافع لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 بأكمله هو استعراض منتصف المدة للعقد.

2 - وقد صُمم العقد الدولي للعمل من أجل الماء لاستكمال عملية خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالانصراف عن العمل المنعزل ودمج الجهود ومواءمتها على الصعيد العالمي. وصيغت أهداف العقد في خطة الأمين العام للأمم المتحدة: عقد العمل من أجل المياه للفترة 2018-2028، وهي:

(أ) النهوض بالتنمية المستدامة؛

(ب) تنشيط تنفيذ البرامج والمشاريع القائمة؛

(ج) تعبئة الجهود لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

3 - وبغية تيسير الجهود، يجري العمل على تحقيق أهداف العقد من خلال أربعة مسارات عمل:

(أ) تيسير الحصول على المعارف وتبادل الممارسات الجيدة؛

(ب) تحسين توليد المعارف ونشرها، بما في ذلك المعلومات الجديدة ذات الصلة بأهداف

التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه؛

(ج) مواصلة الدعوة وإقامة الشبكات وتعزيز الشراكات والعمل؛

(د) تعزيز إجراءات الاتصال لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه.

4 - وتتمشى الأنشطة العديدة في إطار مسارات العمل بشكل وثيق مع العمل العالمي بشأن أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه وسائر الاتفاقات العالمية المتعلقة بالمياه، بما في ذلك إطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، واتفاق باريس لعام 2015 بشأن تغير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا المنبثقة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

5 - وقد سلطَ الأمين العام في تقريره عن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل من أجل الماء، الصادر في عام 2022 (A/77/249) الضوء على الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الخمس الأولى من عمر العقد وأبرزَ بعضًا من أهم الإجراءات والأحداث والدروس المستفادة. وتستند هذه الورقة

(1) أُنزيت هذه الورقة المفاهيمية بمساهمات قدمتها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ومجموعة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة. وانظر أيضا <https://sdgs.un.org/conferences/water2023/documentation>، والأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "United Nations 2023 Water Conference: Global Online Stakeholder Consultation" for the Proposed Themes of the Interactive Dialogues – summary report، تشرين الأول/أكتوبر 2022.

المفاهيمية إلى بعض عناصر التقرير ولكنها تهدف إلى عرض أفكار بشأن سبل المضي قدماً لإنجاح العقد والمساعدة في تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة) وسائر الأهداف والغايات المتعلقة بالمياه. وتُستكشف الطريقة التي يمكن بها للنتائج المنبثقة عن الأحداث والمبادرات السابقة في نقطة منتصف المدة أن تعجل من وتيرة التقدم في السنوات الخمس المقبلة من العقد - بتفسير تلك النتائج من حيث عناصر تسريع الإطار العالمي للتعبيل بتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يهدف إلى تحقيق نتائج سريعة على نطاق متزايد.

6 - ومؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 والالتزامات الطوعية التي ستعرضها الدول الأعضاء والجهات المعنية صاحبة المصلحة على المؤتمر، المعروفة أيضاً باسم خطة العمل المائي، ستوفر سبيلاً لإحراز تقدم مستمر، يؤمل أن يكون عاجلاً، نحو تحقيق أهداف خطة العمل المائي، والهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة وسائر الأهداف والغايات المتعلقة بالمياه.

ثانياً - العقد الدولي للعمل من أجل الماء في منتصف مدته: فرص إحراز التقدم

7 - لا يشكل عام 2023 مجرد نقطة منتصف مدة للعقد، ولكن أيضاً نقطة منتصف المدة لخطة عام 2030. ومن ثم، فإن حالة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السنوات السبع الأولى من مدة خطة عام 2030 ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف العقد. وترد أدناه لمحة عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه. وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى وجود نقص مزمن ومستمر في البيانات التي تخص مؤشرات جميع الأهداف المتعلقة بالمياه تقريباً (وهو نقص يشكل في حد ذاته عائقاً رئيسياً يحول دون إجراء تقييم دقيق للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني والعالمي)، فإن أحدث البيانات المتاحة يعود عموماً إلى سنتين أو أكثر، بالرغم من أنه يمكن في كثير من الحالات التحقق من حالة التقدم المحرز تحديداً لعام 2023 - نقطة منتصف العقد - من خلال إجراء تحليل للاتجاهات.

ألف - التقدم المحرز في تحقيق الهدف 6 والغاية 5 من الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة⁽²⁾

8 - يمكن الاطلاع على معلومات مستكملة أكثر تفصيلاً بشأن الهدف 6 والغاية 5 من الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة في الورقات المفاهيمية عن موضوعات الجلسات التحويرية الأربعة الأخرى، ولكن يمكن استعراضها باختصار كما يلي:

- الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، الغايتان 1 و 2 ("تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030" و "تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الكافية والمنصفة ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشّة، بحلول عام 2030". ارتفعت بين عامي 2015 و 2020، النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون خدمات

(2) ما لم يُشر إلى خلاف ذلك، جميع الأرقام مستقاة من الوحدة الاستشارية التقنية التابعة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، تحديث موجز بشأن التقدم المحرز في عام 2021 - الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة - توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع (جنيف، 2021).

مياه الشرب المدارة بأمان، والمرافق المدارة بأمان المخصصة للصراف الصحي ولغسل اليدين بالماء والصابون في المنزل، من 70 في المائة إلى 74 في المائة، ومن 47 في المائة إلى 54 في المائة، ومن 67 في المائة إلى 71 في المائة، على التوالي. وهذا ما يدعُ حاليًا 2 بليون شخص و 3,6 بلايين شخص من دون خدمات مياه الشرب والصراف الصحي التي تستوفي المعايير المطلوبة، على التوالي، ولا يزال 2,3 بليون شخص يفتقرون إلى مرافق غسل اليدين بالماء والصابون.

– الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، الغاية 3 (“تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية والمواد الخطرة وتقليل تسربها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030”). على الصعيد العالمي، لا يُعالج بطريقة آمنة سوى 44 في المائة فقط من مياه الصراف الصحي المنزلية، إلا أن هذا الرقم يعكس البيانات الواردة من أقل من 25 في المائة من البلدان في جميع أنحاء العالم. وفي ما يتعلق بنوعية المياه، ثمة مشاكل مماثلة في سياق البيانات، نظرًا للافتقار إلى بيانات بشأن نوعية المياه التي يعتمد عليها 3 بلايين شخص على الأقل. وأفاد 89 بلدا قدمت بياناتها ذات الصلة أن مياه محيطية ذات نوعية جيدة تصب في ستين في المائة من الكتل المائية الموجودة لديها.

– الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، الغاية 4 (“زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030”). زادت كفاءة استخدام المياه بنسبة 10 في المائة بين عامي 2015 و 2018، إذ لم يُبلغ سوى 26 بلدا عن انخفاض في الكفاءة خلال تلك الفترة. ويبلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون في البلدان التي تعاني من شح المياه 2,3 بليون نسمة، منهم 733 مليون شخص يعيشون في دول تشهد شحًا شديدًا أو خطيرًا في المياه.

– الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، الغاية 5 (“تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030”). في عام 1992، التزمت جميع البلدان بتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية باعتبارها وسيلة لكفالة استخدام المياه على نحو مستدام ومنصف. وبعد ثلاثين عامًا، لا يزال 107 بلدان بعيدة عن المسار الصحيح نحو إدارة المياه على نحو مستدام بحلول عام 2030. ويتقاسم 153 بلدا في جميع أنحاء العالم الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود؛ غير أنه لم يُبلغ سوى عدد قليل من البلدان (32 بلدا) عن وجود ترتيبات تنفيذية تغطي نسبة كبيرة (90 في المائة أو أكثر) من مياهها العابرة في عام 2020.

– الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، الغاية 6 (حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2020). تتعرض أنواع وموائل الأسماك في المياه العذبة للاختفاء بمعدلات

أسرع من أي أنواع أخرى⁽³⁾. إذ تشير التقديرات إلى أن ما نسبته 67 في المائة تقريباً من الأراضي الرطبة في العالم التي كانت موجودة في عام 1900 لم يعد له وجود، وأن معدل الاختفاء آخذ في التسارع. وتتغير الأنهار والبحيرات بسرعة أيضاً، إذ يشهد 20 في المائة من أحواض الأنهار في العالم تغيرات سريعة في المنطقة التي تغطيها المياه السطحية على مدار السنوات الخمس الماضية.

– الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، الغاية أ (“تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030”). رغم أن نسبة المعونة الإجمالية ارتفعت بمقدار 20 في المائة تقريباً بين عامي 2017 و 2020، فقد انخفضت نسبة المعونة المقدمة في سياق المياه والصرف الصحي بأكثر من 5 في المائة خلال الفترة نفسها، من 9,8 بلايين دولار إلى 9,2 بلايين دولار.

– الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، الغاية ب (“دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي”). تشارك المجتمعات المحلية في جميع عمليات صنع القرار للقطاعات الفرعية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في 109 بلدان تمثل ثلثي عدد البلدان التي قدمت بياناتها في هذا الخصوص. وهناك مستويات عالية فعالية من إسهام المجتمعات المحلية والمستخدمين بصورة مشتركة في الإدارة وصنع القرار في 14 بلداً فقط.

– الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، الغاية 5 (“التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة، بحلول عام 2030”). يتوقع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث إمكانية وقوع كوارث بشدة تتراوح بين المتوسطة والكبيرة بمعدل متوسط قدره 1,5 كارثة يومياً بحلول عام 2030 – وهو ما يشكل زيادة قدرها 40 في المائة مقارنة بعام 2015⁽⁴⁾. وتتوقع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن يصيب الجفاف، بدرجة متوسطة على الأقل، نحو ثلث مساحة اليابسة في العالم بحلول عام 2100⁽⁵⁾.

(3) Eduardo Brondizio and others, eds., *The Global Assessment Report on Biodiversity and Ecosystem Services* (Bonn, Intergovernmental Science–Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services, 2019).

(4) United Nations Office for Disaster Risk Reduction, *Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction 2022: Our World at Risk – Transforming Governance for a Resilient Future* (Geneva, 2022).

(5) Hervé Douville and others, “Water cycle changes”, in *Climate Change 2021: The Physical Science Basis – Contribution of Working Group I to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, Valérie Masson-Delmotte and others, eds (New York, Cambridge University Press, 2021).

9 - وتبين اللوحة المقدمة أعلاه مرة أخرى أيضا أن العالم لا يتقدم على المسار الصحيح نحو تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف والغايات ذات الصلة بحلول عام 2030. وكان هذا هو الحال حتى قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي زادت من صعوبة التحدي. وبناء على ذلك، ركزت الأنشطة المنفذة خلال النصف الأول من العقد الدولي للعمل من أجل الماء على إعادة أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه إلى المسار الصحيح لكفالة تحقيقها بحلول عام 2030. ويرد أدناه في إطار مسارات العمل الأربعة للعقد موجز لبعض تلك الإجراءات والمبادرات الرئيسية.

باء - التقدم المحرز على مسارات العمل الأربعة لخطة الأمين العام للأمم المتحدة: عقد العمل من أجل المياه للفترة 2018-2028

10 - على مدار النصف الأول من العقد، نهضت المبادرات الحكومية الدولية ومبادرات الجهات المتعددة صاحبة المصلحة بأهداف العقد من خلال مسارات عمله الأربعة. ويُبرز الموجز أدناه بعض الأمثلة في إطار كل مسار منها.

1 - تيسير الحصول على المعارف وتبادل الممارسات الجيدة

11 - عملت مبادرة الرصد المتكاملة للهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية على تيسير تبادل الممارسات الجيدة بشأن رصد هذا الهدف والإبلاغ عنه. ففي الآونة الأخيرة، أنشأت هذه اللجنة مبادرة تنمية القدرات في إطار الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة (التي تتسقها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) للتعجيل بإجراءات تنمية القدرات المتعلقة بالمياه على الصعيد العالمي. وتقر مبادرة تنمية القدرات بأن اتباع نهج نُظمي لتنمية القدرات على الصعيد القطري، وتبادل الأساليب والممارسات الجيدة فيما بين البلدان، هما من عوامل التمكين الأساسية للتعجيل بتحقيق الأهداف، والمحفز الرئيسي أيضا لسائر ما حُدِد من عوامل التعجيل بتحقيق الهدف 6.

2 - تحسين توليد المعارف ونشرها، بما في ذلك المعلومات الجديدة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه

12 - أنشئت بوابة البيانات الخاصة بالهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة من خلال تجميع البيانات القطرية بهدف الإبلاغ عن التقدم المحرز على الصعيد العالمي نحو تحقيق هذا الهدف والغايات المرتبطة به. وتُحدِد الخطة الاستراتيجية للمرحلة التاسعة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي (2022-2029)، التي تتزامن أساسا مع النصف الثاني من العقد الدولي للعمل من أجل الماء، المجالات الرئيسية ذات الأولوية المتعلقة بالمياه لدعم الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه وسائر الأولويات العالمية المتعلقة بالمياه. ويقوم تحالف المساءلة المعني بالمياه⁽⁶⁾ بتوليد المعارف وتبادلها بشأن الطريقة التي يمكن بها تعزيز المساءلة عن تحقيق الهدف 6 ودمجها على الصعيد المحلي والوطني والعالمي، كما يعمل على تحديد المنهجيات التي تعزز النتائج الإيجابية في 8 حالات من بين 10 حالات، وكذلك العوامل التي تحدد النجاح من عدمه.

(6) انظر: <https://www.accountabilityforwater.org>

3 - مواصلة الدعوة وإقامة الشبكات وتعزيز الشراكات والعمل

13 - أنشئ الموقع الشبكي للعقد الدولي للعمل من أجل الماء لدعم جهود الدعوة المبذولة في سياق العقد، وتوضيح أنشطة البلدان والتزاماتها، وخريطة الطريق لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023. وتقوم لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية بتنسيق الحملات العامة على الصعيد العالمي سنويًا المتعلقة بيوم المياه العالمي (22 آذار/مارس) واليوم العالمي لدورات المياه (19 تشرين الثاني/نوفمبر) وإعداد تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية. وقامت مبادرة الولاية المتعلقة بالمياه لكبار المسؤولين التنفيذيين للاتفاق العالمي للأمم المتحدة بإطلاق تحالف تعزيز الموارد المائية، وهو تحالف تحركه اعتبارات هذا القطاع ويضم في عضويته 30 شركة ويهدف إلى الدفع بمسألة شح المياه على الصعيد العالمي إلى قمة جدول أعمال الشركات والحفاظ على موارد المياه العذبة في العالم من خلال العمل الجماعي. وتعالج مبادرة أخرى متعددة الجهات صاحبة المصلحة، هي التحالف من أجل المياه والمناخ، التي تقودها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، الثغرات القائمة في البيانات والمعلومات المتعلقة بالمياه والمناخ، وتدعم الإجراءات الوطنية المتركزة على المياه الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وكان التحالف العالمي لشراكات الجهات المشغلة لمرافق المياه - وهو شبكة دولية أنشئت لدعم الجهات المشغلة لمرافق المياه من خلال شراكات أقيمت فيما بينها بهدف تعزيز قدراتها وتحسين أدائها وتمكينها من تقديم خدمة أفضل لعدد أكبر من الناس، في طباعة القائمين على تيسير التعلم فيما بين مختلف الجهات المشغلة للمرافق على الصعيد العالمي.

14 - وفي الدورة السادسة والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أطلق 26 طرفًا من الأطراف الموقعة، بما في ذلك حكومات وطنية وشركات ومصارف ومنظمات غير حكومية، إعلان غلاسكو بشأن البصمة المائية العادلة من أجل تحقيق تنمية قادرة على التكيف مع تغير المناخ وشاملة للجميع ومستدامة، الذي يلزمها بالتعجيل في تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 من خلال العمل في سلاسل الإمداد العالمية على كفاءة عدم التلوث، وسحب المياه العذبة على نحو مستدام، وتوفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع، وتحسين الطبيعة، والقدرة على التصدي للجفاف والفيضانات⁽⁷⁾.

4 - تعزيز إجراءات الاتصال لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه

15 - يقدم تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية المياه نظرة متعمقة في الاتجاهات والتحديات العالمية الرئيسية المتعلقة بإدارة موارد المياه العذبة، وينسق عمل حوالي 70 من الجهات الأعضاء والشريكة في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية في جميع أنحاء العالم. ففي السنوات الخمس الماضية من العقد الدولي للعمل من أجل الماء، وافى التقرير صانعي القرارات بالمعارف، والأدوات، وأفضل الممارسات، والتحليلات المتعمقة في الموضوعات المتركزة على المياه الجوفية، وتأمين المياه، والمياه وتغير المناخ، وعدم ترك أحد خلف الركب، والحلول المتعلقة بالماء القائمة على الطبيعة. وموضوع التقرير لعام 2023 هو "تسريع خطى التغيير من خلال الشراكات والتعاون". وفي عام 2021، نشرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية

(7) انظر: <https://fairwaterfootprints.org>.

أيضا تحديثاً موجزاً عن التقدم المحرز لإطلاع صانعي السياسات في العالم على التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة وعلى ضرورة التعجيل بتحقيقه⁽⁸⁾.

16 - وعلى مدار السنوات الخمس الأولى من العقد الدولي للعمل من أجل الماء، عقدت الدول الأعضاء العديد من الاجتماعات العالمية الرئيسية التي أسهمت في استعراض منتصف المدة للعقد وقدمت مدخلات للعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 نفسه. وتشمل هذه المدخلات الحوارات المتعلقة بالمياه من أجل تحقيق نتائج، المعقودة في بون، بألمانيا، في عام 2021؛ والمنتدى العالمي التاسع للمياه، المعقود في داكار في عام 2022؛ وقمة المياه الرابعة لآسيا والمحيط الهادئ، المعقودة في كوماموتو، باليابان، في عام 2022؛ والمؤتمر الدولي الثاني الرفيع المستوى بشأن العقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، المعقود في دوشانبه في عام 2022؛ والندوة الرفيعة المستوى بشأن المياه في إطار مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، المعقودة في لشبونة في عام 2022؛ ومختلف الأسابيع والاجتماعات التحضيرية الإقليمية والعالمية المتعلقة بالمياه⁽⁹⁾.

17 - ويتوقف التقدم المحرز في النصف الثاني من العقد الدولي للعمل من أجل الماء على مبادرة الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية صاحبة المصلحة والتزاماتها بالتعجيل في تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة وسائر الأهداف والغايات المتعلقة بالمياه. ويوفر مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 فرصة لبدء العملية من خلال رفع مستوى التعهدات بالعمل المتعلقة بالمياه، والحصول على تعهدات جديدة وطموحة وتمكين الجهات الفاعلة ذات الصلة بالمياه، وخاصة الدول الأعضاء، من وضع الإطار المطلوب لمعالجة هذه المسألة البالغة الأهمية التي تؤثر على نجاح خطة عام 2030 بأكملها.

18 - غير أن الاجتماعات المذكورة أعلاه توفر بالفعل، في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023، بداية لتلك العملية من خلال وضع إجراءات رئيسية لدعم التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة. وسوف تُستخدم موضوعات الإطار العالمي للتعجيل بتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة وهي: التمويل، والبيانات والمعلومات، وتنمية القدرات، والابتكار، والحكومة، لصياغة الاستنتاجات المتصلة بها باعتبارها وسيلة لإتاحة مسار واضح للمضي قدماً من حيث التوصيات، المحددة في الفرع الثالث أدناه.

جيم - الإجراءات المقترحة من العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023

19 - اتخذ المجتمع الدولي، في إطار دعمه استعراض منتصف المدة الشامل الذي يتناول العقد الدولي للعمل من أجل الماء، إجراءات من خلال عدد من الأحداث والعمليات، وسلط الضوء على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة نحو تنفيذ الأولويات المتعلقة بالمياه. ويسلط هذا الفرع الضوء على بعض النتائج الرئيسية لتلك الأحداث. ورغم أن القائمة ليست شاملة، فإنها تعرض موجزاً لطموح المجتمع الدولي وأوليواته المشتركة المتعلقة بالمياه. وقد جرى تنظيمها حول عناصر التعجيل الخمسة للإطار العالمي للتعجيل بتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة.

(8) الوحدة الاستشارية التقنية التابعة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، "تحديث موجز بشأن التقدم المحرز في عام 2021".

(9) للاطلاع على قائمة كاملة بالأحداث التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023، انظر A/77/249.

1 - التمويل

(أ) حجم التمويل

20 - ثمة حاجة إلى اجتذاب استثمارات إضافية من مصادر خاصة وعمامة ودعم اتخاذ تدابير تهدف إلى التخفيف من المخاطر المالية. ويجب أيضا عدم التشجيع على تنفيذ مشاريع تزيد من المخاطر ومن التعرض لها. ويجب زيادة التدفقات المالية المباشرة نحو إدارة الموارد المائية وحماية الموارد المائية للتطرق لتلك القضايا على نحو أكثر تحديداً.

(ب) حوكمة التمويل

21 - يتطلب التمويل الفعال اتباع حوكمة رشيدة؛ ولذا يتعين تنمية القدرات على استيعاب الأموال وتنفيذ المشاريع الممولة، ويجب وضع سياسات وأنظمة سليمة وبناء مؤسسات قوية تعمل على حشد الجهات الفاعلة والموارد على حد سواء. وينبغي تعديل الرسوم والتكاليف الخاصة بالاستخراج والتصرف بغية تمويل الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتعزيز الحوافز. وبغية كفاءة وصول الأموال بشكل أفضل إلى المستخدم النهائي، يتعين إنشاء آليات تُعنى بالشفافية والمساءلة؛ وقياس نتائج المشروع لزيادة كفاءة استخدام الأموال؛ وتعديل أسعار المياه المتدنية جداً الممولة من خلال الإعانات المالية الضعيفة.

(ج) استخدام التمويل

22 - رغم أن زيادة الأموال والتمويل تكون مفيدة في تناول مواضيع المياه والصرف الصحي، فإن هناك قيمة كبيرة يمكن تحقيقها من خلال استخدام التمويل الحالي بفعالية وكفاءة، كالأموال العامة والمساعدة الإنمائية الرسمية التي تركز أكثر على المشاريع غير المربحة، على سبيل المثال. ومن المجالات الإضافية التي ينبغي التركيز عليها من حيث التمويل هي التخطيط للموارد وتخصيصها للصيانة والإدارة والرصد. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في الآثار المتزايدة لتغير المناخ من خلال تقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالمياه وتعزيز نطاق التمويل المناخي العالمي المتعلق بالمياه وزيادة إمكانية الحصول عليه.

(د) الفئات المستهدفة بالتمويل

23 - سيكون من المهم، بغية تحقيق تكافؤ الفرص من حيث التطرق للمسائل المتعلقة بالمياه، تخصيص منح للمجتمعات المحلية التي تعاني من الضعف والتهميش، من قبيل النساء والشعوب الأصلية. وفي إطار ذلك الجهد، وبغية تحسين آليات الرقابة والمساءلة المجتمعية، يجب إيلاء الأولوية لتوفير الموارد المخصصة للمجتمع المدني.

2 - البيانات والمعلومات

(أ) تمايز البيانات ونوعها

24 - تتمثل إحدى الخطوات الضرورية لتحقيق مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" في تصنيف البيانات (حسب الأسر المعيشية ونوع الجنس والسن، على سبيل المثال). ولكي يتمكن صانعو السياسات والمناحون وقادة المجتمع المحلي من فهم التحديات والفرص المتعلقة بالمياه، من الأهمية بمكان تصنيف البيانات بطريقة متنسقة وموثوقة في ما يتعلق بالسياسات المستهدفة التي ستعزز توزيع الموارد توزيعاً عادلاً.

(ب) القدرة على الاستحواذ على البيانات

25 - لا يزال هناك الكثير من البلدان المتخلفة في قدرتها على جمع البيانات وتحليلها، الأمر الذي يعيق قدرتها على معالجة المشاكل المتعلقة بالمياه. لذلك من الضروري جدا زيادة القدرة التقنية من أجل الاستحواذ على البيانات والاستثمار في مؤسسات جمع البيانات. ومن المهم على الصعيد المؤسسي تعزيز التنسيق بين الإدارات في سياق جمع البيانات.

(ج) رصد البيانات

26 - بغية تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، من الضروري تحسين كفاءة جمع البيانات المتعلقة بالمياه الداخلية من خلال مبادرة الرصد المتكاملة للهدف 6 التي أطلقتها لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية. وللمساعدة على تحقيق ذلك، يتعين إقامة نُظم رصد موجهة لتلبية الاحتياجات ومشاركة عبر القطاعات تستخدم النظم الحالية بدلاً من تكرارها وتتضمن معايير لدعم تكامل نظم البيانات، ولكنها أيضاً تعمل على استخلاص البيانات المبتكرة والفعالة من حيث التكلفة، من خلال السوائل وتقنية سلسلة الكتل، على سبيل المثال. وفي الوقت نفسه، يجب الاعتراف بوجود طرق أخرى لإنتاج المعارف والبيانات، منها أساليب العلم التشاركي وأساليب الشعوب الأصلية. وكما هو الحال مع جميع أنواع البيانات وجمع البيانات، ينبغي كفاءة دقة البيانات من خلال عمليات الاستعراض والتدقيق.

(د) تحقيق ديمقراطية البيانات والوصول إلى البيانات

27 - يتمثل أحد التحديات المتبقية على جميع المستويات في إمكانية الوصول إلى البيانات. وينبغي أن تتاح لجميع الجهات صاحبة المصلحة إمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات المتعلقة بالمياه. وبالتوازي مع ذلك، يجب أن تكون هناك مساءلة واضحة في ما يتعلق بالإبلاغ عن البيانات، لا سيما عندما تؤثر هذه البيانات على وضع السياسات. فعلى سبيل المثال، يمكن وضع حوافز للإفصاح عن استخدام المياه (السحب والتصريف وإعادة الاستخدام) وعن آثار المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع، من جانب جميع المستخدمين الرئيسيين والقطاعات المعنية. ويمكن القيام بذلك أيضاً من خلال التشجيع على "تحقيق بصمة مائية" توخياً للشفافية في الإبلاغ عن تكلفة استخدام المياه من أجل تغيير سلوك المستهلك. كما يمكن، في سياق عابر للحدود، تحسين تبادل البيانات بهدف زيادة الشفافية.

(هـ) تسخير البيانات في وضع السياسات

28 - تزداد قدرة صانعي القرارات على اتخاذ قرارات سياساتية مستنيرة بشكل أفضل في ما يتعلق بالمياه من خلال الوصول إلى بيانات جيدة النوعية وحسنة التوقيت تتعلق بالتخطيط والتنفيذ. غير أن التمكين من الوصول إلى تلك البيانات ليس سوى جزء من التحدي، لأنه ينبغي أيضاً ترجمة البيانات لاستخدامها بشكل أفضل في السياسات والتخطيط والاستثمار المركزة على الأدلة.

3 - تنمية القدرات

(أ) إنشاء آليات أقوى لتنمية القدرات

29 - لا يمكن تحقيق أي من الغايات المنبثقة عن الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة أو الأهداف والغايات الأخرى المتعلقة بالمياه من دون قوة عاملة مدربة تدريباً كافياً. ولذلك، لا بد من تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والمحلية، من خلال عمليات تنمية القدرات المحددة بصورة جيدة وبأهداف معلومة. وهذا ما يمكن القيام به بعدة طرق، أولاً من خلال تعزيز التعليم التقني والمهني والثانوي والعالى في الموضوعات المتعلقة بالمياه. ويمكن أيضاً استخدام طرق أخرى عملية بدرجة أكبر، من قبيل التدريب أثناء العمل والتعلم من الأقران. ويجب أن تركز برامج تنمية القدرات على كل من المهارات التقنية والقيادية التي تدعم العمليات المؤسسية، من قبيل إصلاح السياسات، والتغيير التنظيمي، وإدارة البرامج، والموارد البشرية، ومهارات الوساطة والتيسير. ويمكن استخدام البحوث والابتكار، وكذلك تطبيق تكنولوجيات جديدة ومبتكرة والرقمنة، لتعزيز القدرات التقنية للأفراد والمؤسسات.

(ب) التمكين من تنمية القدرات

30 - تتطلب تنمية القدرات ظروفًا تمكينية لدعم الاحتياجات من القدرات ومواءمتها مع الطلب. ومن المهم كفاءة توافر موارد مالية وبشرية كافية لتنفيذ برامج لتنمية القدرات تكون شاملة وموجهة نحو تحقيق الأهداف، ولكن للقيام بذلك، يجب تصميم أشكال أكثر تحرراً لتمويل برامج تنمية القدرات على الصعيد القطري بما يتجاوز نطاق المشاريع الفردية الصغيرة الحجم. وهذا ما سيسمح بتخطيط أكثر اتساقاً بالطابع الاستراتيجي وعلى الأجل الطويل وتنفيذ برامج تنمية القدرات.

(ج) بناء الشراكات والشبكات

31 - لا يتحقق النجاح في معالجة قضايا المياه دون التعاون بين القطاعات؛ ولذلك فإن التعلم المشترك بين القطاعات في ما يتعلق بالتحديات الناشئة أداة ضرورية لاعتماد نهج شمولي لحل المشاكل المتعلقة بالمياه. وتحقيقاً لذلك، يجب تعزيز آليات وشبكات الشراكة القائمة وتوسيع نطاقها لكي تكون أكثر شمولاً للقطاعات غير المتعلقة بالمياه. وللمساعدة على ذلك وسد الفجوة القائمة في التكوين المهني في مجال المياه والصرف الصحي ككل، ينبغي إنشاء آلية تنسيق عالمية لتنفيذ عمليات تنمية القدرات.

(د) زيادة الدعم المقدم لأكثر الفئات تهميشاً

32 - ليس بالإمكان تسوية قضايا المياه حتى تتمكن أكثر الفئات تهميشاً من المشاركة بفعالية في تناول المشاكل القائمة؛ ولذلك، يجب إعطاء الأولوية لدعم تنمية القدرات لدى الفئات التي غالباً ما تظل مستبعدة ولكن بإمكانها الإسهام في تحسين الأمن المائي، من قبيل الشعوب الأصلية والمجتمع المدني والشباب والنساء، حتى تتمكن من تأدية دور فعال في الاستراتيجيات والعمليات السياساتية العالمية. وينبغي أيضاً إشراك الشباب والنساء والشعوب الأصلية في تصميم برامج تنمية القدرات.

(هـ) الدور القيادي لبلدان الجنوب

33 - ثمة قيمة كبيرة يمكن اكتسابها من جراء تبادل الخبرات والمعارف المتعلقة بتنمية القدرات في بلدان الجنوب. ولذلك ينبغي توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب بإنشاء آليات تعاون هيكلية ومنسّقة أو ميسّرة، لا سيما في ما يتعلق بتنمية القدرات.

4 - الابتكار**(أ) الحوكمة والنظم القانونية**

34 - يمكن تحقيق طريقة جديدة للحوكمة من خلال دمج البحوث والتكنولوجيا والحوكمة مع الاعتراف في الوقت ذاته بطرق مختلفة لإنتاج المعرفة والبحوث والتكنولوجيات. ويمكن أيضًا إنشاء آليات جديدة للحوكمة متعددة المستويات من خلال التعاون الهيكلي فيما بين الأوساط الأكاديمية والحكومة ومقدمي الخدمات التكنولوجية. وطوال هذه العملية، ينبغي التشجيع على الابتكار في ما يتعلق بالشفافية والمساءلة والمشاركة، لأنه يمكن أن يؤدي دورًا رئيسيًا في وضع نماذج جديدة للحوكمة المؤسسية.

(ب) التمويل

35 - سيتطلب العمل بطرق مختلفة وأكثر حداثة توسيع نطاق التمويل المخصص للبحوث في النهج المبتكرة لإدارة المياه وحوكمتها. ويمكن تحقيق الابتكار في طرائق التمويل نفسها من خلال الاستخدام الاستراتيجي لأدوات الميزانية والأدوات التنظيمية المتعلقة بإدارة الموارد المائية على نحو مستدام.

(ج) المعارف والبيانات

36 - سيكون من الأهمية بمكان الابتكار في سياق الأساليب التعليمية من أجل مواكبة المتطلبات الجديدة والأنواع الجديدة من المعارف في المشهد المتغير للوظائف المتعلقة بالمياه. ويتطلب سد الفجوة القائمة في التفاهم فيما بين الأوساط البحثية وواضعي السياسات والمجتمع المدني الاعتراف بطرق مختلفة ومبتكرة لإنتاج المعرفة واستيعاب المجتمعات المحلية بطريقة تشاركية. ويمكن أن يساعد توسيع نطاق التعاون الدولي في البحوث والابتكار على تحقيق تلك المساعي. وعلى وجه التحديد، يمكن أن يؤدي الترويج لاتباع نهج المختبرات الحية في سياقات محددة إلى معالجة مشاكل محددة.

(د) الابتكار التقني والمادي

37 - سيكون من المهم استخدام طرائق مبتكرة لزيادة كفاءة استخدام المياه وتصور الكفاءة بطريقة متعددة الأوجه، على سبيل المثال، عدم الاقتصار على ما يُنتج لكل وحدة مياه بل الوقوف أيضًا على ما يترتب عليه من فوائد في الاستدامة. ويجب الاعتراف بالممارسات أو الابتكارات المتعلقة بالمياه على أنها أكثر من مجرد فوائد تكتسي طابع المساعدة. فهي تجسد قيمًا ثقافية أخرى، ولا سيما للشعوب الأصلية، من قبيل الاحترام والمعاملة بالمثل والتآلف. وإلى حد ما، يتمثل السبب الرئيسي وراء سعي الشعوب الأصلية إلى أعمال حقوقها في الوفاء بالتزاماتها برعاية المياه والطبيعة. وينبغي للحكومات أن تدعم الابتكار الإيكولوجي وتوسع نطاق عملية توفير خدمات المياه والصرف الصحي ومعالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية، وهي مبتكرة بطبيعتها أيضًا، من خلال تخفيف العوائق السياساتية أمام الابتكار والبحوث المتعلقة

بُنْج الاستخدا م الكفؤ للمياه على امتداد النطا قات الاجتماع ي والا قتصا دي والمؤسس ي والبيئ ي من سلسلة القيمة المتعل قة بتوف ير المياه وخدمات الصر ف الصح ي.

5 - إدارة شؤون المياه

(أ) مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في التخطيط والإدارة

38 - بغية كفالة تحسين الإدماج وعدم ترك أحد خلف الركب، يجب إشراك النساء والفتيات الريفيات والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ممن هم في حالة ضعف في عمليات التخطيط وصنع القرارات المتعلقة بالمياه. وتحقيقاً لذلك، سيقضي الأمر زيادة التوعية بشأن المياه لدى المجتمعات المحلية والقطاعات الأخرى بإجراء حوارات على الصعيدين المحلي والوطني.

(ب) تنفيذ إدارة شؤون المياه

39 - من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى زيادة التنسيق والتعاون في سياق الإجراءات المتعلقة بالمياه بين القطاعات والمؤسسات ومجموعات أصحاب المصلحة ومؤسسات التمويل، وهو تحدٍ قائم منذ فترة طويلة، بهدف كفالة التنفيذ الأمثل والحد من التجزؤ، من الصعيد المحلي إلى الصعيد العالمي. وتقادياً للتضارب بين نماذج إدارة الموارد المائية وإدارة شؤون المياه، ينبغي ربط الإدارة المتكاملة للموارد المائية والعلاقة بين المياه والأغذية والطاقة والسلام والأمن كلها ببعضها البعض. ولن يكون أي منها ممكناً من دون معالجة نقص الموارد البشرية في مجال المياه والصرف الصحي بطريقة شاملة. ولكفالة وصول الموارد إلى المستخدم النهائي، يجب تخصيص موارد كافية للاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بالمياه. وستحتاج إدارة شؤون المياه في المستوطنات العشوائية وفي المناطق المتروبولية السريعة التوسع إلى تحسين بغية تلبية الاحتياجات المتعلقة بالمياه في تلك الأماكن. وينبغي للحكومات التشجيع على استخدام استثمارات القطاع الخاص في أنشطة الابتكار والبحث والتطوير من خلال التعاون المنظم مع المرافق العامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي وضع مساءلة جميع الجهات الفاعلة على قائمة الأولويات ودعم تلك المساءلة من خلال تحديد واجبات واضحة وفرض عقوبات فعالة.

(ج) رصد إدارة شؤون المياه

40 - من المهم القيام، بغية تحسين إدارة شؤون المياه، بتنفيذ آليات بهدف قياس التقدم المحرز فيها، ولكن أيضاً بهدف إدراك ضرورة تحسين سائر عوامل إدارة شؤون المياه ورصدها، من قبيل قانون الخدمة المدنية، وأجور القطاع العام، واللامركزية، والحماية الاجتماعية، والتخطيط الموجه لخدمة المواطن، وجهود مكافحة الفساد المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، وذلك لكفالة نجاح نظام إدارة شؤون المياه بأكمله.

(د) إدارة شؤون المياه على الصعيد العالمي

41 - بغية إبراز أهمية المياه في جدول الأعمال العالمي، ينبغي أن يكون هناك متحدث رسمي من أجل التواصل والعمل مع القطاعات الأخرى على أرفع المستويات والمساعدة على حشد الجهود اللازمة لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023. ولذلك يوصى بتعيين مبعوث خاص بشؤون المياه في الأمم المتحدة. نظراً لأن الاتصال بالقطاعات أمر بالغ الأهمية لتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، وسيكون من المهم ربط استعراض ذلك الهدف بالقطاعات الأخرى في المنتدى السياسي الرفيع

المستوى ودعم الدول الأعضاء في التغلب على التحديات المتعلقة بالمياه التي حددتها في استعراضاتها الوطنية الطوعية التي تقدمها للمنتدى.

6 - الخلاصة

42 - بالرغم من الأشواط المتقدمة نحو تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء، فلا يزال الكثير مما يتعين إنجازه، ولا سيما في ما يتعلق بتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة. ففي منتصف مدة العقد وخطة عام 2030، أصبح العالم بعيداً جداً عن المسار الصحيح نحو تحقيق أهدافه وغاياته المتعلقة بالمياه. وما يمكن وصفه بأنه أحد أكبر النجاحات التي حققها العقد هو أنه أفضى إلى تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023، وهو معلم بارز لا ينسحب على فترة العقد فحسب وإنما يميّز أيضاً إدارة شؤون المياه في العالم ككل. ويتيح المؤتمر فرصة لإحداث تغيير تحولي في ما يتعلق بكيفية معالجة قضايا المياه والصرف الصحي في الماضي قديماً. وستؤدي خطة العمل المائي دوراً رئيسياً في إحداث تلك التغييرات.

ثالثاً - التوصيات

43 - يتيح العقد الدولي للعمل من أجل الماء فرصة فريدة لتحفيز التغيير من حيث كونه العملية السياسية الوحيدة المتعلقة بالمياه في منظومة الأمم المتحدة. ويرد فيما يلي بعض التوصيات بشأن الطريقة التي يمكن بها للعقد، بدفعة كبيرة من الحدث البارز ألا وهو مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 وخطة العمل المائي الخاصة به، أن يساعد في إجراء التغييرات التحولية اللازمة لمواجهة التحديات الحالية واللاحقة المتعلقة بالمياه.

ألف - التمويل

44 - من أجل التعجيل بإحراز تقدم، حان الوقت للنظر إلى التمويل بطريقة مختلفة. فيلزم القيام بتحول من التحليل على مستوى المشروع إلى تهيئة الظروف التمكينية. ويتعين تحديد الأولويات باتخاذ إجراءات ذات أهداف أكثر وضوحاً، وينبغي أن يؤدي العدل دوراً متزايداً في تلك الأولويات. وفي نهاية المطاف، ينبغي عدم التشجيع على تنفيذ مشاريع تزيد من المخاطر ومن التعرض لها.

45 - ولقد حان الوقت لتغيير التفكير بشأن تمويل المياه والصرف الصحي واتباع نهج جديدة. والتمويل ليست غايته الحصول على مزيد من الأموال فقط، بل استخدام الأموال المتاحة بطريقة أكثر كفاءة وفعالية. فالأمر لا يتعلق بتنفيذ مزيد من المشاريع الاستثمارية المقبولة مصرفياً فحسب بل أيضاً بتهيئة الظروف التمكينية للاستثمارات. وينبغي ألا ينصب السؤال على المشروع بحد ذاته بقدر ما ينصب على جدواه في ما يتعلق بموضوع المياه. ويجب على العالم تعزيز كل ما هو ناجح وإعادة توجيه التدفقات المالية إلى حيث يكون التمويل فعالاً. ويتعين إصلاح الهيكل العالمي لتمويل التنمية، لأن الحكومات بحاجة إلى مزيد من السيولة المتاحة في التصدي للتحديات التي تواجهها. ويجب على الحكومات أيضاً النهوض بسياسات طموحة تتيح للشركات الوضع والثقة اللازمين لإتاحة مزيد من الاستثمارات في الحلول المتعلقة بالمياه. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون العدل في صميم عملية صنع القرارات بشأن تمويل المياه والصرف الصحي كي لا يُترك أحد خلف الركب. ولن يتسنى تحقيق ما ذكر آنفاً بدون بناء القدرات المؤسسية والبشرية على تعبئة الموارد المالية من مصادر محلية، ومنها القطاع الخاص.

46 - وثمة حاجة إلى إقامة تعاون متعدد الأطراف أكبر بكثير وإلى تمويل أكثر موثوقية واستدامة لدعم كل من الابتكارات والاستثمارات الجديدة المناسبة الحجم في اقتصاد المياه. فمن خلال العمل والتعاون والتنسيق فيما بين الدول الأعضاء والأوساط العلمية والمجتمع المدني، ومن خلال الاجتماعات الحكومية الدولية المنتظمة وأعمال لجنة من الخبراء العلميين، ينبغي إنشاء صندوق عالمي للمياه، على غرار صندوق الشراكة العالمية للحد من تغير المناخ، من أجل زيادة الاستثمار في قطاع المياه والصرف الصحي، وهو استثمار لا يزال غير كافٍ.

47 - ويتعين صياغة رسائل رئيسية تتناول تمويل قطاع المياه والصرف الصحي وتوجيهها إلى وزراء المالية في الدول الأعضاء. وبالمثل، يجب إنشاء آليات تمكن من إجراء حوار منظم بين وزراء المياه والبيئة التنفيذيين ووزاراتهم من جهة ووزراء المالية التنفيذيين ووزاراتهم من جهة أخرى.

باء - البيانات والمعلومات

48 - بالنظر إلى أن الموارد المائية في طريقها لأن تصبح أقل قابلية للتنبؤ بها، فإن المعارف والعلوم والبيانات التي جرى توليدها واستخدامها في الماضي تحتاج إلى إعادة النظر فيها لتحسين طريقة التفاعل بين المعارف والسياسات والعمل من أجل مواجهة التحديات المتعلقة بالمياه في المستقبل. ويمكن أيضاً أن يسفر دمج استخدام المعارف التقليدية عن تحقيق منافع.

49 - وتوجد فجوات متصلة في البيانات والمعلومات اللازمة لصنع القرارات والتخطيط للاستثمار في القطاع على الصعيد المحلي، بما في ذلك المدن والبلديات. ومن المستحسن أن تعزز الحكومات الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز قدرات السلطات المحلية، بما في ذلك المدن والبلديات، على جمع ومعالجة وإدارة البيانات الشاملة المحدثة والمصممة لتلبي بشكل فعال الطلب المحلي على اتخاذ القرار والنهوض بأعمال التخطيط والاستثمارات المرتكزة على الأدلة في قطاع المياه والصرف الصحي. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى استثمارات كبيرة في الوقت والموارد والتكنولوجيات والتنسيق لتمكين السلطات المحلية والبلديات والمدن من اعتماد نُظم جديدة للبيانات، لأنها غالباً ما تتعرض للعرقلة بسبب البيئات الوطنية المتدنية القدرات، والبيروقراطية الطابع، والمحدودة الموارد، والتي تواجه تحديات سياسية. وإن تحسين التنسيق فيما بين الجهات صاحبة المصلحة، وتحسين الوصول إلى البيانات، وتعزيز التوحيد القياسي لمؤشرات الرصد على مختلف مستويات إدارة شؤون قطاع المياه والصرف الصحي سيوفر أساساً أصلب لاستخدام البيانات من جانب مختلف الجهات الفاعلة في القطاع.

50 - وبغية صنع القرار بفعالية، من الضروري توافر معلومات تتعلق بنوعية المياه وكميتها وتوزعها والوصول إليها ومخاطرها واستخدامها. ومع ذلك، هناك فجوات كبيرة في البيانات المتعلقة بالمياه ونُظم صنع القرار، وثمة حاجة إلى بيانات علمية تتعلق بالمياه بالاستناد إلى تغير المناخ. ويلزم تمكين صانعي السياسات من استخدام بيانات مصنفة جيدة النوعية وفي المتناول وحسنة التوقيت وموثوقة، ومصممة خصيصاً وفقاً لاحتياجاتهم، وآليات رصد لوضع سياسات فعالة مشتركة عبر القطاعات، تفادياً لترك أي أحد خلف الركب. وينبغي وضع نُظم لجمع ورصد البيانات العامة والفعالة والمتاحة تشمل معارف المجتمع المدني والعلم التشاركي والمعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية في تصميم نظم المعلومات وتنفيذها.

51 - ولإبراز التحديات المتعلقة بقطاع المياه والقطاعات الأخرى، قد يكون من المفيد إنشاء فريق خبراء مستقل عن الحكومات، الأمر الذي من شأنه أن يتيح تجانس العمل العلمي المضطلع به بالفعل من أجل تبادل

المعارف المتعلقة بالمياه فيما بين الدول الأعضاء. والواقع أن نوعية المعلومات العلمية تتباين بشكل كبير بين تحد وآخر من التحديات المتعلقة بالمياه، ومع ذلك فإن تناول جميع التحديات الرئيسية المتعلقة بالمياه بحاجة إلى الاستناد إلى معارف محدثة تُستقى من العلم والممارسة بغية مواجهة التحديات العالمية المتزايدة.

52 - ويمكن للماء، على غرار الكربون، أن يترك بصمة وبالتالي يمكن احتساب تكلفته. فعلى المستوى العالمي أو الإقليمي أو الوطني أو مستوى الأحواض المائية، يمكن لأحدث العلوم الآن توفير معلومات بشأن كمية المياه التي يمكن تخصيصها للاستخدام المبدّر المستدام دون تجاوز الحدود الآمنة للكوكب في ما يتعلق بالمياه. ويمكن لهذه الأدوات المتعلقة بالبصمة المائية إلى جانب وضع تصنيفات عالمية متعلقة بالمياه ومنهجيات تقييم مُحكمة أن تحفز على توفير التمويل المتعلق بالمياه، على سبيل المثال، من خلال دمجها في نظم التقييم البيئية والاجتماعية والإدارية القائمة، والحض على المساءلة في الشركات.

جيم - تنمية القدرات

53 - ثمة حاجة غير مسبوقة لتنمية القدرات. ولا يقتصر الأمر على وجود فجوة في التكوين المهني في مجال المياه والصرف الصحي، بل إن هذه الفجوة آخذة في الاتساع. ويتعين على العالم أن يكون مجهزاً بالمهنيين المهرة على جميع المستويات لمعالجة المشاكل الحالية والطلبات اللاحقة. كما يتعين مواءمة التعليم والعمل لاجتذاب المهنيين المهرة، وخاصة النساء، وتعليمهم وتدريبهم والاحتفاظ بهم نظراً لتغير الطلب بمرور الوقت.

54 - وتمثل تلبية الحاجة إلى قوة عاملة في مجال المياه والصرف الصحي في المستقبل عقبة رئيسية تتطلب نهجاً تحويلياً يشمل المجتمع بأسره. غير أن اجتذاب قوة عاملة وتدريبها ليسا سوى أحد جوانب المشكلة، لأن المطلوب بالفعل هو بناء حوار مجتمعي أوسع نطاقاً يعطي الأولوية للمياه والصرف الصحي ويهيئ بيئة مؤاتية وإطاراً مؤسسياً لمواجهة التحديات الهائلة المقبلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيتعين على تحالف عالمي متعدد الجهات صاحبة المصلحة من المنظمات المعنية بالمياه والصرف الصحي، والزراعة، والصحة، والتعليم، والعمالة، والتنمية الاقتصادية أن يضافر الجهود لتهيئة بيئة سياساتية تمكينية للأطر التعاونية لدى قطاع التعليم وأرباب العمل في القطاع (القطاعان العام والخاص والمنظمات غير الحكومية)، والنقابات، والموظفين، وتقييم القوة العاملة في مجال المياه والصرف الصحي لتحديد مواطن الاحتياجات والمهارات التي يتزايد الطلب عليها لتحقيق الأمن المائي وسد الفجوة في التكوين المهني القائمة لدى القوة العاملة في مجال المياه والصرف الصحي.

55 - وتمس الحاجة إلى معالجة مواطن التعثر الحرجة في القدرات التي لا تزال تعوق توفير المياه وخدمات الصرف الصحي المستدامة في المستوطنات العشوائية والمناطق الحضرية المنخفضة الدخل والضواحي، نظراً لوضعها الخاص. وإن ما سيعزز من الشمولية والمساءلة أمام الناس هو التخلص من مواطن التعثر تلك، ولا سيما التكنولوجيا منها، ونماذج الخدمات، وآليات التمويل، والمشاكل التي تعترض التشغيل والصيانة على صُعد البلديات والمدن والمرافق التي تعيق الإدارة الجيدة للمياه وخدمات الصرف الصحي في المناطق التي لا تحصل على خدمات كافية والمناطق المحرومة من تلك الخدمات.

دال - الابتكار

56 - بالرغم من إحرار تقدم، فلم يتحقق بعدُ الإنجاز الكبير اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها المتعلقة بالمياه. فأوساط المياه بحاجة إلى الابتكار في جميع الموضوعات، بما في ذلك عوامل

التعجيل الأربعة الأخرى المتعلقة بالإطار العالمي للتعجيل بتحقيق الهدف 6. ويلزم مضاعفة الجهود المبذولة للقيام بذلك، لأن تحقيق النجاح يتوقف على تناول التحديات بطرق جديدة بهدف تنمية القدرات وتحسين الحلول ودعمها.

57 - ويجب تيسير الحلول والتكنولوجيات والابتكارات القائمة على العلم، بسبل منها العلوم المفتوحة والعلوم التشاركية والمبادرات التي تقودها النساء والشباب، وكذلك المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية، وإثباتها وتحسينها بغية تحقيق إدارة للمياه والصرف الصحي أكثر فعالية ومقاومة لآثار تغير المناخ بما يتماشى مع الأولويات والظروف الوطنية.

58 - ويتعين على صانعي القرارات الجمع بين المعارف التقليدية والتكنولوجيا الحديثة والأساليب المبتكرة من خلال إشراك الجهات المتعددة صاحبة المصلحة لزيادة كفاءة استخدام المياه وكفاءة إدارة شؤون المياه بصورة مستدامة، ولا سيما في المناطق التي تعاني من شح المياه والأحواض المائية العابرة للحدود. وتشكل أنشطة البحث والتطوير والحلول التقنية والمالية المبتكرة، وكذلك الحوكمة الشاملة الجديدة ونماذج الأعمال الدائرية، عناصر ضرورية لدى العمل على التعجيل بالتنفيذ المشترك عبر القطاعات للهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة.

59 - وتمثل المختبرات الحية المعنية بالمياه براهين واقعية على البحث والابتكار، ويكون تدخلها قائما على نهج مشترك بين القطاعات. وتدعم شراكة الاتحاد الأوروبي المسماة "المياه للجميع" (Water4All) التي أُطلقت في عام 2022 إنشاء مختبرات حية والابتكار في مجال المياه.

60 - والابتكار هو العامل الرئيسي لزيادة الكفاءة والإنصاف والاستدامة في النظم المائية العالمية. ويمكنه أن يشمل الابتكار في تكنولوجيا استصلاح المياه، وتكنولوجيات التغذية المُدارة لطبقات المياه الجوفية، والزراعة الكفؤة في استخدام المياه، والمعدات والعمليات الكفؤة في استخدام الطاقة لمعالجة المياه. ومن الأهمية بمكان توسيع نطاق الابتكارات واعتمادها على الصعيد العالمي لخفض التكاليف وكفاءة الإنصاف للجميع.

هاء - إدارة شؤون المياه

1 - شمول الجميع

61 - إن إيلاء الأولوية للمجتمعات المحلية وفئات الأشخاص الذين يعانون من الضعف أو التهميش، من قبيل النساء والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة، ليس هو مطلبها الوحيد فحسب، ولكن ضرورة إشراكها أيضا في اتخاذ القرارات التي تمسها.

62 - والأحكام المتعلقة بمشاركة المواطنين يجب إدراجها في أطر قانونية وإدارية، ويجب وضع الأدوات اللازمة لكفالة المشاركة الشاملة والمستتيرة والفعالة لجميع الجهات صاحبة المصلحة، ويجب أيضا اتخاذ تدابير لكفالة التمثيل العادل للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية في إدارة المياه. كما يجب تمكين المواطنين والمجتمع المدني والنساء والشباب والفئات التي تعاني من الضعف أو التهميش وإتاحة القدرة لها على ذلك، وكذا الأمر بالنسبة لوسائل الإعلام لكي تؤدي الأدوار الرئيسية المنوطة بها، بما في ذلك الاتصال والمشاركة وعقد الاجتماعات وخيارات المستهلك ورصد المساءلة.

2 - الحد من التجزؤ فيما بين المستويات وداخل أوساط المياه وخارجها

63 - لم يعد التعاون والتنسيق بين القطاعات ترفاً بل أمراً حتمياً. فلا يمكن لأوساط المياه، على جميع المستويات، تحقيق أهدافها من خلال العمل بمفردها. ورغم أنه هذه الأوساط تدرك أهمية المياه للتنمية المستدامة، فيتعيّن عليها أن تكون البادئة باستمرار في المشاركة مع القطاعات الأخرى.

64 - وتتصف إدارة شؤون المياه، من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، بالتجزؤ بدرجة كبيرة، نظراً لأن الأدوار والمسؤوليات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمياه موزعة على كيانات مختلفة مكلفة بأدائها. وثمة حاجة إلى اعتماد نهج تعاوني مشترك بين القطاعات عن طريق إنشاء إدارة رأسية وأفقية، تقوم على التعاون بين جميع الجهات صاحبة المصلحة والقطاعات والبلدان، بهدف إدارة المصالح المتضاربة والمشاركة بين القطاعات وكفالة المساءلة وتعزيز اتساق السياسات من خلال التنسيق الفعال بين القطاعات، ولا سيما فيما بين السياسات المتعلقة بالمياه، والبيئة، والصحة، والطاقة، والزراعة، والصناعة، والتخطيط المكاني، واستخدام الأراضي. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي إدراج جزء يتناول "المياه العذبة" في موضوعات الأمم المتحدة ومؤتمراتها الدولية المعنية بالتنمية المستدامة بشأن هذه المسائل المحددة. ولا يمكن أن تكون خرائط الطريق الوطنية للمياه التي اقترحتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وسيلة للحد من العمل المنعزل فحسب، بل يمكن أن تكون أيضاً أساساً للالتزامات تؤخذ على الصعيد الحكومي وللتعجيل بتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة.

65 - وسيمكّن هذا النهج المتعدد القطاعات من الإدارة المستدامة للموارد واستخدامها على نحو رشيد، بالاستفادة من خبرات جميع الجهات صاحبة المصلحة واحتياجاتها وتوصياتها. وهذا ما يتطلب تعاوناً وثيقاً بين العلماء والأكاديميين والسياسيين والبرلمانيين والمجتمع المدني والشباب والمهتمين والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية.

3 - إدارة شؤون المياه على الصعيد العالمي

66 - رغم أن حلول المياه والصرف الصحي ذات طابع محلي جداً، فلا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه على الصعيد العالمي لإنشاء أفضل هيكل داعم من أجل توفير المساعدة حيث تشتد الحاجة إليها والمضي قدماً نحو تحقيق الإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي في جميع أنحاء العالم.

67 - وينبغي النظر بجدية في توجيه دعوة إلى الأمين العام لتعيين مبعوث خاص بالمياه. ويمكن لهذا المبعوث أن يعطي "صوتاً ووجهاً" موحدتين لهذا المورد الحيوي وأن يكفل بقاء المياه على قائمة أولويات البرنامج السياسي داخل الأمم المتحدة وخارجها. وينبغي للمبعوث الخاص أن يساعد على لفت الانتباه إلى هذا المورد الحيوي وإدماج قضايا المياه في المبادرات الحكومية الدولية المتعلقة بالمناخ، والأمن الغذائي، والطاقة، والبيئة، والصحة، وسائر القطاعات ذات الصلة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتوافر الموارد المائية وإدارتها. ويمكن للمبعوث الخاص أيضاً أن يدعم حشد تمويل إضافي وكفالة متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023.

68 - ويلزم تحسين هيكل إدارة شؤون المياه على الصعيد العالمي باستخدام طرق متعددة. فعلى الصعيد العالمي، واستناداً إلى نتائج الرسائل الرئيسية المنبثقة عن الحوارات المتعلقة بالمياه من أجل تحقيق نتائج المعقودة في بون، يلزم تعزيز الحوار بشأن المياه داخل الأمم المتحدة نفسها، كما يلزم كفالة التنسيق

والانساق الفعالين لعمل الأمم المتحدة بشأن المياه، بسبل منها تحديداً تعزيز لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وتحسين نهج متبع إزاء المياه على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وإن التوصيات باتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز مهمة التنسيق التي تضطلع بها لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وبالتالي زيادة كفاءة منظومة الأمم المتحدة في تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة وسائر الأهداف والغايات المتعلقة بالمياه، قد توفر أسساً أفضل للمناقشات مع الدول الأعضاء. ويجب، في إطار تنفيذ هذا الهدف، تناول الروابط القائمة بين الأهداف، من قبيل الصلة بين المياه العذبة والمياه البحرية، مع مراعاة دورة المياه الكاملة.

69 - وبالنظر إلى التجزؤ الحالي في إدارة شؤون المياه، فقد يكون أحد العناصر الرئيسية لتحسين السياسات المائية الدولية عقد اجتماعات حكومية دولية منتظمة داخل الأمم المتحدة، يمكن إجراؤها خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أو غيره من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، تُكرس لتناول جميع التحديات المتعلقة بالمياه العذبة والصرف الصحي. ومن شأن ذلك أن يلبّي الاحتياجات والتوقعات وينتج للدول الأعضاء والعلماء وأعضاء مختلف وكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، الاجتماع معاً لمناقشة قضايا المياه وتقاطعها مع سائر أهداف التنمية المستدامة وسبل تحقيق جميع أهداف خطة عام 2030 ومتابعة الالتزامات الطوعية المتصلة بخطة العمل المائي. ويمكن لحيز الحوار هذا أن يزيد إلى أقصى حد من أثره باستخدام ما لدى الوكالات العالمية القائمة من معارف محددة، وأن يربط المعرفة المستقاة من العلم والممارسة بأعمال الحكومات. وخالصة القول إن هذا الحيز من شأنه أن يبيّن العمل الحكومي الدولي المتعلق بالمياه ويصبح نقطة مرجعية له، الأمر الذي يتيح تحقيق قدر أكبر من الانساق في العمل.

70 - ولا يمكن تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة وسائر الأهداف والغايات المتعلقة بالمياه من دون العمل جنباً إلى جنب مع القطاعات الأخرى. فالعقد الدولي للعمل من أجل الماء آلية قوية داخل منظومة الأمم المتحدة يمكنها التفاعل مع سائر المبادرات الدولية. ويتعين إيلاء الأولوية للتنسيق بصورة أكثر فعالية بين العقد وخطة عام 2030 وإطار سندي واتفاق باريس والخطة الحضرية الجديدة بهدف المساعدة على سد الفجوة القائمة بين قطاع المياه وسائر القطاعات. كما يتعين إقامة تعاون دولي فعال ومتسق بين تلك الآليات الدولية لتعزيز تكامل الأنشطة التي: (أ) تكون قضايا المياه في صميمها؛ أو (ب) تستخدم المياه؛ أو (ج) تؤثر على قضايا المياه.

واو - العقد الدولي للعمل من أجل الماء وخطة العمل المائي

71 - ستتألف خطة العمل التي ستنتبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 من الالتزامات الطوعية، التي قد يكون بعضها ذا طابع تحويلي. وينبغي للعقد الدولي للعمل من أجل الماء، من خلال مسارات عمله المختلفة بشأن تبادل المعارف وتوليدها، والدعوة، والاتصالات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه، أن يستخدم ولايته للمساعدة على تيسير الجهود الرامية إلى تحقيق الالتزامات المتصلة بخطة العمل المائي. وسيكون ذلك مفيداً للالتزامات والعقد على حد سواء، الأمر الذي يدل على الفعالية التي يُحتمل أن ينطوي عليها العقد.

72 - وستكون خطة العمل المائي بمثابة حافز على اتخاذ إجراءات وقطع التزامات من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة. وكفالة فعالية هذه الخطة حتى نهاية العقد الدولي للعمل من أجل الماء، يجب

على الدول الأعضاء أن تستند إليها وأن تشجع وتدعم تلك المبادرات والالتزامات. ولكفالة التلاحم بين السياسة والمجتمع في تنفيذ هذه الخطة، وإدراج موضوع المياه باستمرار في البرنامج السياسي، سيكون من الضروري تعزيز الثقة في السياسات المائية والالتزام بها وتشجيع الجهات صاحبة المصلحة على المشاركة. ومن الضروري وجود قيادة سياسية لتحسين إدارة شؤون المياه في جميع أنحاء العالم، لأن التحديات لا تكمن فقط في تصميم برامج الإدارة، ولكن أيضا في تنفيذها.

رابعاً - الأسئلة التوجيهية

73 - فيما يلي الأسئلة التوجيهية:

- (أ) كيف يمكن للدول الأعضاء والعقد الدولي للعمل من أجل الماء ومنظومة الأمم المتحدة أن تساعد على تنفيذ ومتابعة الالتزامات المقطوعة في خطة العمل المائي؟ وما هي الحوكمة العالمية والقيادة السياسية المطلوبتان؟ وكيف يمكن دمج المساءلة والحوافز الأقوى اللازمة لتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة وتوسيع نطاقها من خلال خطة العمل المائي؟
- (ب) ما مدى فعالية العقد الدولي للعمل من أجل الماء على الصعيد السياسي؟ وما الذي يميز نجاح العقد أو فشله في غضون خمس سنوات؟
- (ج) كيف يمكن لأوساط المياه الاستفادة على أفضل وجه من مبعوث خاص للأمم العام معني بالمياه في إبراز أهمية المياه والتعجيل بتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة؟
- (د) كيف ترون وضع المياه في خطة لما بعد عام 2030؟
- (هـ) كيف يمكن تعزيز تعددية الأطراف بشأن المياه من خلال التعاون بين الجهات الفاعلة الوطنية والمتعددة الأطراف؟ وكيف يمكن تعزيز التعاون والروابط بين الصعيد المحلي والصعيد العالمي؟